

الأنساق اللغوية وتجلياتها الدلالية

Linguistic Systems and Semantic Manifestations

¹ خيرة عيشون

Kheira Aichoune

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 (الجزائر).

مخبر المقاربة التداولية واستراتيجيات الخطاب

University of Mohamed Lamine Dabbaghine Setif 2 (Algeria)

aichoukheira@gmail.com

تاريخ النشر: 2020/12/25

تاريخ القبول: 2020/11/14

تاريخ الإرسال: 2020/04/16

مُلَخِّصُ البَحْثِ

اللُّغَةُ لفظٌ ومعنى، وكلُّ دراسةٍ لغويَّةٍ لا بدَّ أن يكونَ موضوعُها الأوَّلُ والأخيرُ هوَ المعنى وكيفيَّةُ ارتباطه بأشكالِ التعبيرِ المختلفةِ، وبما أنَّ الارتباطَ بينَ الشَّكلِ والوظيفةِ هوَ اللُّغَةُ وهوَ صلةُ المبنى بالمعنى، فإنَّ هذا النَّوعَ مِنَ النَّظَرِ إلى المشكَّلةِ يمتدُّ مِنَ الأصواتِ إلى الصَّرفِ إلى التَّحوُّلِ إلى المعجمِ والدَّلالةِ، وعليه فإنَّ هذا البَحْثَ يَطْرُقُ إشكاليَّةَ ارتباطِ الدَّلالةِ بالأنظمةِ اللُّغويَّةِ المختلفةِ وهوَ ما يعكسُ نسقيَّةَ اللُّغَةِ، من خلالِ التَّساؤلِ عن ماهيةِ النَّسقِ اللُّغويِّ، ما أنواعه، وما التَّجلياتِ الدَّلاليَّةِ لهذه الأنواع؟
الكلمات المفتاحية: نسقٌ لغويٌّ، نسقٌ صوتيٌّ، نسقٌ صرفيٌّ، نسقٌ تركيبِيٌّ، نسقٌ دلاليٌّ.

Abstract :

Language is composed of words with meanings, and the meaning should be the main interest of every linguistic study and how it relates to the different forms of expression, and since the link between structure and meaning is the essence of the language, this type of looking at the problem extends from sounds, to grammar, to the dictionary and connotation. Therefore, this research tackles the problem of the link between semantics and the various linguistic systems, which reflects the consistency of the language, by asking about what is the linguistic system? What are its types? And what are its manifestations?

Keywords: linguistic system, Phonetic system, Morphological system, Syntactic system, Semantic system.



¹ عيشون خيرة: aichoukheira@gmail.com

مقدمة:

تبحث النظريات المختلفة في العلاقة القائمة بين الألفاظ والمعاني، حيث تمثل أنظمة مختلفة من القواعد والمبادئ التي يتم بمقتضاها فهم طبيعة تلك العلاقة، ولا يمثل هذا الكلام في مطلق الأحوال قانوناً حتمياً يعكس دلالة معينة، حيث إنّه من المعروف أن ليس كل تركيب يقدم دلالة ما، وهذا لا يعني دائماً وجود تناقض مستمر بين التركيب - أي تركيب كان - والدلالة، حيث إن كل دراسة لغوية لابد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى، وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة، فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة، وهو العرف، وهو صلة المبنى بالمعنى، وهذا النوع من النظر إلى المشكلة يمتد من الأصوات إلى الصّرف إلى النحو إلى المعجم والدلالة.

أولاً: في ماهية النسق اللغوي.

1- النسق لغة.

تجمع المعاجم العربية على أن معنى النسق يتجلى في الانتظام والترتيب، وهو الأمر الذي أبان عنه (ابن منظور) في كتابه (لسان العرب) بقوله: "النسق من كل شيء ما كان على طريقة نظام واحد، عام في الأشياء، وقد نسقتُه تنسيقاً ويخفف، ونسق الشيء ينسقه نسقاً، ونسقه على السواء، وانتسق هو وتناسق، والاسم النسق، وقد انتسقت هذه الأشياء بعضها إلى بعض أي تنسقت، والتحويتون يسمون حروف العطف حروف النسق، لأن الشيء إذا عطفت عليه شيئاً بعده جرى مجرى واحداً، ويقال: ناسق بين الأمرين أي تابع بينهما (...). والنسق بالتسكين مصدر، ونسقت الكلام إذا عطفت بعضه على بعض، ويقال: نسقت بين الشيئين وناسقت¹." إذا كانت المعاجم العربية القديمة قد اشتهرت في تقديم المعنى العام للنسق، فأعطته دلالة الانتظام والترتيب والتتابع؛ فإن المعنى ذاته نلمسه في المعاجم العربية الحديثة ومن بينها المعجم الوسيط حيث جاء فيه "النسق ما كان على نظام واحد من كل شيء، ويقال: جاء القوم نسقاً، وزرعت الأشجار نسقاً، ويقال: شعر نسق مستوي النبتة حسن التركيب، ودر نسق منتظم، ويقال كلام نسق: متلائم على نظام واحد²."

إن حصيله ما يمكن رصد من هذه التعريفات القديمة والحديثة منها؛ هو اتفائها على أن دلالة النسق قد انتقلت عن طريق المجاز من المعنى الحسي المتعلق بالتنظيم والترتيب في الأسنان

والأشجار والشعر والقوم... إلى معنى آخر مجرد يمثّل في انتظام الكلام وترتيبه، وعليه يكون النسق في الكلام هو ترتيب أجزائه وتماسك وترابط أفكاره وفق نظام معين، ومنه يمكن مقابلة كلمة النسق بكلمة النظام.

2- النسق اصطلاحاً.

لما كانت الدلالة الاصطلاحية تأخذ دائماً جزءاً من الدلالة المعجمية، فإن دلالة النسق في اصطلاح علماء اللغة تتضمن ترتيب أجزاء اللغة وتنظيمها من أجل الحصول على كل متماسك ومترايط، بحيث يتحقق الانسجام بين جميع عناصرها. لذا كان "النسق في المفهوم اللساني نظام يدرس العلاقات بين عناصر التركيب وكيفيات التحوير والترتيب"³، وهو "ما كان مؤلفاً من جملة عناصر أو أجزاء تترايط فيما بينها، وتتعلق لتكوّن تنظيمًا هادفاً إلى غاية"⁴.

ويعني هذا أن النسق يُشير إلى وجود مجموعة من الأجزاء التي تترايط فيما بينها وفق علاقات معينة لتكوين وحدات أكبر منها، وهذا هو حال اللغة. ولا يتمظهر النسق الذي يحكمها إلا من خلال الكلام، ومن هنا فقد أضحى "التنظر إلى اللغة بوصفها نسق الأنساق (...). وإنما تميز من خلال تعييناتها أي الكلام، وتبعاً لهذه الممثلة؛ فإن النسق يميز هو الآخر من تعييناته"⁵، فيما أن الكلام مظهر للغة فإنه كذلك يعد مظهرًا للنسق الذي يحكمها.

ولأن النسق اللغوي يتطلب وجود مجموعة من العناصر التي تربطها علاقات معينة فتجعلها متفاعلة، فإن النظام اللغوي هو الكفيل بترتيب العلاقات وتصنيف المسمايات، حتى يتمكن من التحكم في مسمايات العالم الخارجي من خلال جدلية العلاقة بين الدال والمدلول، فيفرض نسقاً لا يمكن تجاوزه أو تبدّله (...). واللغة ليست إلا أداة للربط بين الأشياء ومعانيها"⁶. ولذا فإن "اللغة منظمّة من مجموعة من الأنظمة: النظام الصوتي، النظام الصرفي، النظام التحوي"⁷.

وصفوه القول: إن النظام يتطلب وجود عناصر وعلاقات بينها، دون أن يستلزم الأمر أن تؤدي العلاقات إلى وحدات أكبر منها، إذ يمكن أن يقوم النظام بين أفراد متوازية، أي ليس بعضها جزءاً لبعض، كما يعني أنه يشترط أمرين مما يشترطه التركيب في العادة، دون الشرط الثالث، إذ يشترط الوحدات أولاً، والعلاقات التي تربط بينها ثانياً، ولا يشترط بالضرورة أن تؤدي العلاقات التي بين الوحدات إلى إنتاج وحدات أكبر هي في الأصل مجموع تلك الوحدات

الصُّغرى والعلاقاتِ الرَّابطةِ بينها⁸. أي أنَّ النَّسْقَ يقتضي من جهةٍ توافرَ مجموعةٍ من الوحداتِ اللُّغويةِ الصُّغرى، ومن جهةٍ ثانيةٍ يتطلَّبُ وجودَ علاقاتٍ رابطةٍ بين هذه الوحداتِ. وهو ما توفَّرَ في المستوياتِ اللُّغويةِ المختلفةِ، ومثالُ ذلكِ المستوى الصَّوْتِي الَّذِي يُعَدُّ الفونيمُ فيه أصغرَ وحدةٍ صوتيةٍ، إذ تترابطُ الفونيماتُ فيما بينها بعلاقاتٍ معينةٍ لتشكِّلَ المورفيمَ، وهو ما يسمحُ بالانتقالِ لمستوى لغويٍّ آخرَ، وهكذا الأمرُ معَ المستوى الصَّرْفِي، والمستوى التَّركيبيِّ والمستوى الدَّلاليِّ، والمعجميِّ. وهي الأنساقُ التي سيتمُّ البحثُ فيها فيما يلي.

لا يُمكننا الحديثُ عن النَّسْقِ دونَ الإشارةِ إلى ما أورده أبو اللسانياتِ الحديثةِ (فرديناند دي سوسير -1857/1913-Ferdinand de Saussure) في هذا المجالِ، على اعتبارِ أنَّه يعدُّ أوَّلَ من تعاملَ مع النَّسْقِ (Système) من النَّاحيةِ اللُّسانيةِ، ولا سيما في كتابه (محاضراتُ في اللسانياتِ العامَّة -1916م) حيثُ يُعَدُّ (سوسير) اللُّغةَ نظامًا ونسقًا من الرُّموزِ وظيفتُهُ التَّواصلُ، ويتميَّز النَّسْقُ عندَ (دي سوسير) بالانغلاقِ والثباتِ والمحيائيةِ والسَّانكرونيةِ، وهذا من خلالِ إقصاءِ العواملِ التاريخيَّةِ، والمرجعِيَّةِ، والذاتِيَّةِ، ويُلاحظُ ذلكَ من خلالِ تناوله للعلامةِ اللُّسانيةِ، حيثُ فرَّعها -بشكلٍ تجريديٍّ- إلى دالٍ ومدلولٍ، وعملٍ على إبعادِ المرجعِ الواقعيِّ أو الحسيِّ⁹.

لتحقيقِ الغايةِ عندَ (دي سوسير) والتمثُّلُ في دراسةِ اللُّغةِ باعتبارها نسقًا، قامَ (سوسير) بالتمييزِ بينَ اللُّغةِ والكلامِ، حيثُ اعتبرَ اللُّغةَ مؤسسةً اجتماعيةً ثابتةً، في حينَ عدَّ الكلامَ ظاهرةً فرديةً متغيِّرةً، حيثُ إنَّ الكلامَ تطبيقٌ للرُّموزِ اللُّسانيةِ في سياقٍ معيَّنٍ، وعليه فهو ذاتيٌّ ومتغيِّرٌ، ومن ثمَّ فقدَ قَصَرَ موضوعَ اللسانياتِ على دراسةِ اللُّغةِ، مادامتُ اللُّغةُ عبارةً عن نسقٍ بنيويٍّ داخليٍّ، ومن هنا لا بدَّ من عدمِ تَبُّعها تاريخيًّا، أو تطوُّرًا، أو دياكرونيا. وإتِّمَّ العملُ على مقارنتها في إطارِ سانكرونيِّ مُحايثٍ في مستوياتها الصَّوتيةِ والصَّرْفيةِ والنَّحويةِ والدَّلاليةِ على أساسِ أنَّها مجموعةٌ من الأنظمةِ الفرعيةِ التي تنشُقُّ عن النَّظامِ الأساسِ وهو النَّظامُ اللُّغويُّ أي النَّسْقُ اللُّغويُّ، بحيثُ يتكوَّنُ كلُّ نظامٍ أو نسقٍ فرعيٍّ للُّغةِ من مجموعةٍ من الأجزاءِ أو الوحداتِ المتفاعلةِ فيما بينها، وفقًا لعلاقةٍ معينةٍ، وإنَّ اهتمامَ (دي سوسير) باللُّغةِ في حدِّ ذاتها ولأجلِ ذاتها دفعهُ إلى إبعادِ كلِّ ما هو مرجعيٌّ خارجٌ عن اللُّغةِ مثل: الذاتِ، التاريخِ، السياقِ...

سواءً كانتِ اللُّغةُ نسقًا مفتوحًا أم مُغلَقًا، فإنَّ محطَّ اهتمامِ هذه الدِّراسةِ هو النَّسْقُ اللُّغويُّ، الَّذِي يتفرَّعُ على مجموعةٍ من الأنساقِ المتعاضدةِ فيما بينها، وهي النَّسْقُ الصَّوْتِيُّ، النَّسْقُ

الصَّرِيحُ، النَّسْقُ التَّرَكِيبِيُّ (التَّحْوِيُّ)، النَّسْقُ الدَّلَالِيُّ، النَّسْقُ المعجميُّ. حيثُ إنَّ كلَّ نسقٍ يُجِيلُ إلى ما قَبْلَهُ وَيُهْدُ لما بَعْدَهُ كما يَرْتَكِرُ كلُّ نسقٍ على مجموعةٍ مِنَ الأجزاء (الوحدات) الَّتِي تَتفاعلُ فيما بينها بواسطةِ علاقاتٍ معيَّنةٍ تَسْتدعي تَرْتِيبَهَا وتَتابعها وفقِ نظامٍ معيَّنٍ لِتشكُّلِ كُلاً مُتماسِكاً هو النَّسْقُ اللُّغويُّ.

ثانياً: أنواع الأنساق اللُّغوية.

1- النَّسْقُ الصَّوتِي.

صارَ مِنَ المُسلِّماتِ لَدَى علماءِ اللُّغةِ أنَّ الأصواتِ اللُّغويةَ تَمثُلُ اللَّبنةَ الأساسيّةَ في تشكيلِ الكلمةِ، حيثُ يَرْتبِطُ الصَّوتُ اللُّغويُّ الواحدُ بغيره مِنَ الأصواتِ وفقِ نسقٍ منتظمٍ، وإنَّ تتابعَ الأصواتِ وفقاً لهذا النَّسقِ يَسمحُ بِالإفصاحِ عن دلالَةٍ يَهْدُفُ إليها المتكلمُ، إذ لا تَحققُ هذه الدلالةُ إلا إذا تَناسقتِ الأصواتُ المِنطوقَةُ، ويختلفُ النَّسْقُ الصَّوتِيُّ باختلافِ اللُّغاتِ عندَ تشكُّلِ وحداتها اللُّسانية، كما تختلفُ الأصواتُ مِنْ حيثُ الخصائصِ والسَّماتِ، تبعاً لاختلافِ اللُّغاتِ وتمايزِ بعضها عن بعضٍ، ف"الأصواتُ اللُّغويَّةُ ليستُ عناصرَ متناثرةً، وإنما هي نظامٌ مُنسَّقٌ تحكِّمه علاقاتٌ خاصَّةٌ بهذه اللُّغةِ أو تلكِ"¹⁰ و"الانسجامُ الصَّوتِيُّ يلزمه أن تَنسِقَ الأصواتُ بعضها مع بعضٍ، بحيثُ إذا تجاوزَ صوتانِ مُتتافرانِ يُوَدِّي إلى حُدوثِ الثَّقَلِ والتَّنافرِ لَدَا لا بدَّ مِنْ تغييرِ أحدهما"¹¹.

مَا فتىَّ علماءُ العربيَّةِ يتوارثونَ ذلكَ الخلافَ حولَ الرِّبْطِ بَيْنَ الأصواتِ ومدلولاتها، فمنهم من ينتصرُ إلى الرأْيِ الأوَّلِ القائلِ بوجودِ علاقةٍ بَيْنَ الصَّوتِ اللُّغويِّ ودلالتهِ، ومنهم من ينتصرُ للاتجاهِ الثَّانِي القائلِ بعدمِ وجودِ هذه العلاقةِ، وفي مقدمتهم (الخليل بن أحمد الفراهيدي ت:170هـ) الَّذِي يُعَدُّ أوَّلَ من تناولَ هذه القضيةَ مِنْ خلالِ محاولتهِ تَبْيِينِ العلاقةِ القائمةِ بَيْنَ اللَّفْظِ والمدلولِ مِنْ خلالِ قولِهِ: "إنَّهم تَوَهَّموا في صوتِ الجُنْدَبِ استطالَةً ومدًّا فَقَالوا صَرَ، وتَوَهَّموا في صوتِ البَازِي تَقطِيعاً فَقَالوا صَرَصَرَ"¹² فالَّذِي يَتَبَيَّنُ مِنْ خلالِ كلامِ الفراهيديِّ أنَّ صوتَ الكلمةِ يُحاكي معناها، فصوتُ الجُنْدَبِ فِيهِ استطالَةٌ مدٌّ وهذا ما يَناسبُ معَ كلمةِ صَرَ دونَ تَقطِيعِ، وأمَّا صوتُ البَازِي فِيهِ تَقطِيعٌ لِذلكَ تُناسِبُهُ كلمةُ صَرَصَرَ الَّتِي يَتَجَلَّى التَّقطِيعُ فِيهَا.

أما (ابن جني) فيؤمِّنُ أنَّ حروفَ الكلمةِ الواحدةِ الَّتِي انتظمتْ فِيهَا؛ وفقِ نسقٍ معيَّنٍ حتَّى وإنَّ اختلفَ تَرْتِيبُهَا، فَإِنَّهَا تَظَلُّ مُشتركةً في معنى عامٍّ يَجْمَعُهَا، ومن ذلكَ "تَقليبِ (ج. ب. ر)

فهي أين وقعت للقوّة والشدّة ومنها (جَبَرَتْ) العظْمَ والفقرَ إذا قوّيتها وشددت منها، و(الجَبْرُ): الملك لقوّته وتقويته غيره ... ومنه (الجَرَابُ) لأنه يحفظ ما فيه وإذا حُفِظَ الشّيءُ ورُوعِيَ اشتدَّ وقوي ... ومنها (الأَجْرُ) وهو القوي السُّرّة ... ومنه (البُرْجُ) لقوّته في نفسه وقوّة ما يليه به ... و(رَجَبْتُ) الرجلَ إذا عظّمته وقوّيت أمره ... ومنه (رَجَبْتُ) لتعظيمهم إيّاه عن القتال¹³. ويرى (ابن جني) كذلك أنّ المعاني المتقاربة تحتاج بالضرورة إلى أصواتٍ متقاربة؛ للتعبير عنها وكشف دلاليتها؛ ومثّل لذلك بقول الله تعالى: [أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ تَأْتِيهِمْ أَزْجًا] مریم/83. أي تُرْعِجُهُمْ وتُفْلِقُهُمْ، فهذا معنى تَهْرُجُهُمْ هَرَجًا، والهمزة أحتُ الهاء فتقارب اللفظان لتقارب المعنيين.

ومثال ذلك ممّا ورد في المعجم الوسيط الجَنْزِيرُ: سلسلة من المعدن تُستعمل كالشريط لقياس المسافات الطويلة، وهو بالفارسية زَنْجِيرٌ (مج)¹⁴. البحث عن مصطلح يعكس مفهوم الأداة المستخدمة؛ قاد لجنة المعجم الوسيط للقيام بقبول المصطلح المقترَض من اللغة الفارسية وذلك عن طريق تعريف كلمة (زَنْجِيرٌ) وقد صاحب عملية الاقتراض القيام بعملية الإبدال الصوتي المكاني من خلال تقدير حرف (الجيم) وتأخير حرف (الزاي) ليتّم استخدام كلمة (الجَنْزِيرُ) بدل كلمة (الزَنْجِيرُ). فتجلّت النتيجة واضحة في توليد نسق دلاليّ جديد مسّ جانب اللفظ لا المعنى وقد قام على أساس التوليد الصوتي من خلال عملية الإبدال المكاني بين الأصوات للتعبير عن أداة تُستخدم لقياس المسافات الطويلة.

2- النسق الصرفي.

يُعنى النسق الصرفي بدراسة نظام الكلمة، وأما المقصود بالنظام هنا فهو تلك القواعد الصرفية المتعلقة ببناء الكلمة من حيث: الاسميّة، الفعلية، الحرفية ... أي أنه يبحث في العلاقة بين المركبات اللفظية والمعنى الذي تتصل به.

يتخذ علماء العربية القدامى من الصيغة الصرفية قرينة من بين القرائن الواردة في سلسلة الكلام والتي تدلهم على معنى يقبل به المتلقي، فقد أفرد (ابن جني) في مؤلفه (الخصائص) بابًا لعرض مسائل التصريف يقول فيه: "وذلك عندنا على ضربين: أحدهما الإدخال لما تبينه في كلام العرب والإلحاق له به، والآخر التماسك للرياضة به والتدرب بالصنعة فيه، الأول نحو قولك في مثل: جعفر من ضرب: ضرب ... فهذا عندنا كله إذا بنيت شيئًا منه فقد ألحقته بكلام العرب"¹⁵.

يُبَيِّنُ هنا (ابن جني) بما لا يدع مجالاً للشك تلك السبيل، التي يحتاج إليها العربي في حياة لغته ليؤدِّد ألفاظاً جديدة، ولا يهمله أن تكون العرب قد تحدّثت به من قبل أم لا، فما دُمت قد استطعت بناء الكلمة على نسق يوافق القياس ولا يعارضه السماع أيضاً فهو من كلام العرب. إذن الصيغة الصرفية عند علماء العربية القدامى من القرائن اللفظية التي ترد في سلسلة الكلام وتكون دالة على معنى يلزم المتلقي بقبوله وهو الأمر ذاته الذي تبناه (الرازي) في كتابه (التفسير الكبير) حيث يرى أن العلاقة الطبيعية بين اللفظ ومعناه لا تكون حاضرة بالضرورة في جميع الألفاظ فنجدّه يقول: "دلالة الألفاظ على مدلولاتها ليست ذاتية حقيقية، لذا إنها تتغير باختلاف الأمكنة والأزمنة والذاتيات"¹⁶.

ويتحدّث ابن قيم الجوزية عن هذه العلاقة الطبيعية التي تربط بين اللفظ والمعنى ويظهر ذلك من خلال قوله: "والمناسبة الحقيقية معتبرة بين اللفظ والمعنى طولاً وقصراً وحقاً وثقلاً وكثرة وقلة وحركة وسكوناً وشدّة وليناً فإن كان المعنى مفرداً أفردوا لفظه وإن كان مركباً ركّبوا اللفظ وإن كان طويلاً طوّلوه"¹⁷. وهو بهذا الطرح يتفق مع كثير من علماء العربية الذين تبنا الفكرة التي مؤدّاها الزيادة في المبنى تدل على الزيادة في المعنى وأن تكرار الحرف أو تضعيفه دلالة على تكرار معناه، كما أن لصيغ العربية دلالات معينة.

زعم أن علماء العربية القدامى لم يستخدموا مصطلح النسق في دراساتهم الصرفية إلا أن الإرهاصات الأولية تُبدي أن فكرة النسق لديهم ظهرت من خلال ارتباط الكلمات ذات الوزن المعين بدلالة معينة، تشترك فيها جميع الألفاظ مهما اختلفت حروفها، فانتظام هذه الأوزان ضمن هذه المعاني هو الذي يخلق النسق ضمن المستوى الصرفي من مستويات اللغة¹⁸.

من المصطلحات التي يشيع استخدامها بكثرة في حقل الفضاء قولهم: "المرافعة: إجراءات مقرّرة لتصحيح الدعوى والسير فيها، وقانون المرافعات: قانون يُنظم الإجراءات التي تُتبع في رفع الدعوى أمام المحاكم (مج) 19". وجاء في كتاب ابن منظور "رافعت فلاناً إلى المحاكم وترافعنا إليه، ورفعته إلى الحكم رفعاً ورفعاناً ورفعاناً: قرّبه منه وقدمه إليه ليحاكمه"²⁰، بعد العودة إلى لسان العرب يتضح أن دلالة الرفع في المجال القضائي قد كانت مستعملة قبلاً، ولكن التطوّرات التي مسّت المجال القضائي هي التي دفعت المجمعين إلى إعادة إحياء المعنى من جديد وإسناده إلى صيغة (المفاعلة) فتولدت لفظه (المرافعة)، مع ضرورة التركيز على تلك الإجراءات

التَّنْظِيمِيَّةِ الَّتِي تَضْبُطُ سَيْرَ الْعَمَلِ الْفَضَائِيِّ عَنْ طَرِيقِ التَّدْرِجِ فِي الْمَصَالِحِ لِرَفْعِ دَعْوَى قَضَائِيَّةٍ مَا، وَعَلَيْهِ يَكُونُ عُلَمَاءُ الْمَعْجَمِ قَدْ اسْتَنَدُوا إِلَى التَّوْلِيدِ الصَّرْفِيِّ الَّذِي طَرَأَ عَلَى الْجَانِبِ اللَّفْظِيِّ.

ومن الأمثلة الأخرى كلمة "المِجْهَارُ: الَّذِي مِنْ عَادَتِهِ أَنْ يَجْهَرَ بِكَلَامِهِ (ج) بِجَاهِيٍّ، وَفِي عِلْمِ الطَّبِيعَةِ؛ جِهَارٌ تَصْدُرُ عَنْهُ ذَبْدَابَاتٌ صَوْتِيَّةٌ جَهِيرَةٌ بِفِعْلِ الذَّبْدَابَاتِ الْكَهْرِبَائِيَّةِ فِيهِ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِالْمِيكْرُوفُونِ"²¹. انطلاقاً من المعنى الصَّرْفِيِّ لصبغة المبالغة (مِجْهَارٌ) عَلَى وَزْنِ مَفْعَالٍ وَالَّتِي تَدُلُّ عَلَى الزِّيَادَةِ وَالكَثْرَةِ فِي فِعْلِ الْجَهْرِ فِي الْكَلَامِ، عَمِلَتْ لِحْنُ الْمَعْجَمِ الْوَسِيطِ عَلَى اسْتِحْدَاثِ وَتَوْلِيدِ دَلَالَةٍ جَدِيدَةٍ لِهَذَا اللَّفْظِ الْعَرَبِيِّ الْفَصِيحِ، وَذَلِكَ عِنْدَمَا أَسْنَدَتْ إِلَيْهِ دَلَالَةٌ جَدِيدَةٌ أَوْجَدَهَا التَّقَدُّمُ الْعِلْمِيُّ وَالتَّكْنُولُوجِيُّ، وَهِيَ تَمَثَّلُ فِي الْجِهَارِ الَّذِي يَرْفَعُ الصَّوْتِ وَيَجْهَرُ بِهِ لِيُغْطِيَ مَسَاحَةً أَوْسَعًا، وَأَمَّا دَلَالَةُ الْجَهْرِ بِالصَّوْتِ فَهِيَ عَرَبِيَّةٌ قَدِيمَةٌ، وَأَمَّا دَلَالَةُ الْجِهَارِ الْمَكْبَرِ لِلصَّوْتِ وَالْجَاهِرُ بِهِ فَهِيَ حَدِيثَةٌ. لَكِنَّ الْمَلَاخِظَ هُنَا أَنَّ لَفْظَ الْمِجْهَارِ رَغْمَ أَنَّهُ عَرَبِيٌّ فَصِيحٌ فَقَدْ اكْتَسَبَ دَلَالَةً جَدِيدَةً، إِلَّا أَنَّ هَذَا النَّسَقَ الدَّلَالِيَّ الْجَدِيدَ -لَفْظًا وَمَعْنَى- لَمْ يَجِدْ طَرِيقَهُ إِلَى سَاحَةِ الِاسْتِعْمَالِ الْعَرَبِيِّ الْفَصِيحِ وَظَلَّ مَخْرُوفًا فِي الْمَعْجَمِ، فِي حِينٍ سَادَتْ وَطَعَتْ عَلَيْهِ اللَّفْظَةُ الْأَجْنَبِيَّةُ الْمَعْرَبَةُ (مِيكْرُوفُون) ذَلِكَ أَمَّا جَرَتْ عَلَى أَلْسِنَةِ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ مِنَ النَّاطِقِينَ بِالْعَرَبِيَّةِ.

3-النسق التركيبي.

لا يحفى على عاقلٍ أنّ البشر لا يتكلمون بكلماتٍ مفردةٍ؛ معزولةٍ بعضُها عن بعضٍ، وإِنَّمَا يَسْتَعْمِدُونَ فِي كَلَامِهِمْ جَمَلًا، كَمَا أَنَّ ارْتِبَاطَ الْكَلِمَاتِ وَائْتِلَافَهَا يَتَوَلَّدُ عَنْهُ مَعَانِي جَدِيدَةٌ: فَأَضَحَتْ بِذَلِكَ دَلَالَةُ الْمَفْرَدَةِ تَحَدُّدٌ عَنْ طَرِيقِ اسْتِعْمَالِهَا فِي تَرَكَيبِ مَخْتَلِفَةٍ أَيْ ضَمْنِ عِلَاقَاتٍ نَحْوِيَّةٍ، وَهُوَ مَا يُؤَكِّدُهُ ظَهُورُ الْعَدِيدِ مِنَ الدَّرَاسَاتِ الَّتِي تَبْحَثُ فِي حُدُودِ التَّقَاءِ التَّحْوِ وَالدَّلَالَةِ وَتَفَاعُلِهِمَا، حَيْثُ يُؤَلَّفُ هَذَا التَّفَاعُلُ الْقَائِمُ وَالْمُسْتَمَرُّ بَيْنَهُمَا مَعَ الْمَوْقِفِ الْمَعْيَنِ، الْمَعْنَى الدَّلَالِيَّ لِلْجَمَلَةِ كُلِّهَا، عَلَى اعْتِبَارِ أَنَّ الْجَمَلَةَ هِيَ الْغَايَةُ الْأُولَى لِكُلِّ نِظَامٍ نَحْوِيٍّ، إِذْ يَعْمَلُ عَلَى كَشْفِ تَرَكَيبِهَا، وَيُجَاوِلُ أَنْ يَرْتَبِطَ بَيْنَ الصُّورَةِ الصَّوْتِيَّةِ الْمَنْطُوقَةِ لَهَا؛ وَالْمَعْنَى الْمَرَادُ مِنْهَا مِنْ خِلَالِ النَّظَامِ الْعَقْلِيِّ الَّذِي يَحْكُمُهَا، ذَلِكَ أَنَّ التَّحْوَ هُوَ الَّذِي يَجْمُدُ الْجَمَلَةَ بِمَعْنَاهَا الْأَسَاسِيَّ الَّذِي يَكْفُلُ لَهَا الصَّحَّةَ وَيَجَدِّدُ لَهَا عِنَاصِرَ هَذَا الْمَعْنَى²² أَيْ أَنَّ: "الْكَلِمَةُ تَكْتَسِبُ تَحْدِيدًا، وَتَبْرُزُ جِزْءًا مِنَ الْحَيَاةِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَالْفِكْرِيَّةِ عِنْدَمَا تُحَلُّ فِي مَوْقِعٍ نَحْوِيٍّ مَعْيَنِ فِي التَّرْكَيبِ الْإِسْنَادِيِّ وَعِلَاقَاتِهِ الْوُظُفِيَّةِ: الْفَاعِلِيَّةِ، الْمَفْعُولِيَّةِ، الْحَالِيَّةِ، النَّعْتِيَّةِ، الْإِضَافَةُ، التَّمْيِيزِ، الظَّرْفِيَّةِ"²³، وَمِنْ هُنَا فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ عَلَى الدَّرَاسِ

"مراعاه الجانب النحويّ أو الوظيفة النحويّة لكلّ كلمة داخل الجملة، ولو لم يؤدّ تغيير الكلمات في الجملة (تغيير الوظيفة النحوية) إلى تغيير المعنى ما كان هناك فرق بين قولك "طارد الكلب القط، وطارد القط الكلب، كذلك قد تتفق الكلمات المتشابهة، ولكن يكون الاختلاف في توزيع المعلومات القديمة (الموضوع) والجديدة (المحمول)²⁴ حيث تُشير هذه التصورات الأولى إلى أنّ انتظام الكلمات داخل الجملة يخلق نوعاً آخر من الأنساق ألا وهو النسق التركيبي (النحوي)، والذي يتشكّل من موقع الكلمات داخل الجملة؛ ومن تحدّها بوظيفتها النحوية مع الموقف المستخدمة فيه، فيهتم النسق التركيبي بتنظيم الكلمات في جمل، ودراسة تركيب الجملة وترتيب أجزائها سواء كان ذلك في الجملة الاسميّة أم الفعلية؛ وحذف جزء من الأجزاء الرئيسيّة للجملة أو تقسيم جزء على جزء آخر؛ أو تأخير جزء على آخر يحدث تغييراً في المعنى فيعني التركيب فيما يعنيه وجود نسق من الوحدات المتضاربة فيما بينها على الأسس التالية:

- طائفة من المعاني النحويّة العامّة التي يُسمونها معاني الجمل أو الأساليب.
- مجموعة من المعاني النحويّة الخاصّة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعليّة والمفعوليّة والإضافيّة.

- مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصّة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها مثل علاقة الإسناد، التخصيص.
- ما يقدمه علماء الصوتيات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتيّة أو صرفيّة كالحركات والحروف ومباني التقسيم ومباني التصريف...

- القيم الخلافيّة أو المقابلات بين أحد أفراد كلّ عنصر ممّا سبق وبين بقيّة أفرادها²⁵.
- أما سيبويه والمبرد فقد عوّلا على معياريّ (حُسن السُّكوت) و(تَمَامِ الفائِدة) في معرفة حدود الجملة حتى وإن كان مفهوم الجملة قد عُرّف تعريفاً واضحاً عندهما²⁶ فهذا (المبرد- ت285هـ) يرى أنّ: "الجملة يحسُن السُّكوتُ عليها، وتَجِبُ بها الفائِدة للمُخاطَبِ"²⁷ وأما (سيبويه- 148هـ) فيرى أنّ أنماط المفردات قد تُكوّنُ جملةً سليمةً من حيث التركيب والمعنى، وقد ورد ذلك في عبارته الشهيرة "المستقيم الحسن" وهي تسلط الضوء على العلاقة بين صحّة التركيب نحوياً؛ ومدى استقامته لأداء المعنى حيث أنّ الكلام المستقيم الحسن يكون مستقيماً من الناحية النحويّة؛ وحسناً من الناحية الدلاليّة²⁸، ومن هنا كان الفكر النحويّ ل(سيبويه) كما عند غيره من

النُّحَاةِ الْعَرَبِ يَرْبُطُ بَيْنَ قَوَاعِدِ التَّرْكِيبِ، وَيَنْظُرُ أَيْضًا فِي مَدَى اتَّفَاقِ الْمَكُونِ الدَّلَالِيِّ وَنَسَقِ قَوَاعِدِ التَّرْكِيبِ.

لعلَّ أشهرَ محاولةٍ لتفسيرِ التَّسْقِ التَّرْكِيبِيِّ فِي تَارِيخِ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ (عبد القاهر الجرجاني) فِي كِتَابِهِ (دَلَائِلُ الْإِعْجَازِ) تَحْتَ عُنْوَانِ النَّظْمِ وَالَّذِي أَرَدَفَهُ بِثَلَاثَةِ مِصْطَلِحَاتٍ أُخْرَى هِيَ: الْبِنَاءُ، التَّرْتِيبُ، التَّعْلِيقُ²⁹، وَهِيَ الْمِصْطَلِحَاتُ الَّتِي أَبَانَ عَنْهَا فِي قَوْلِهِ: "وَأَعْلَمُ أَنَّكَ إِذَا رَجَعْتَ إِلَى نَفْسِكَ، عَلِمْتَ عِلْمًا لَا يَعْزِضُهُ الشُّكُّ: أَنَّ لَا نَظْمَ فِي الْكَلِمِ وَلَا تَرْتِيبَ، حَتَّى يَعْلقَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، وَيُبَيِّنُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَتَجْعَلُ هَذِهِ سَبَبًا مِنْ تِلْكَ، هَذَا مَا لَا يَجْهَلُهُ عَاقِلٌ وَلَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ"³⁰ فَيُبَيِّنُ التَّسْقِ التَّرْكِيبِيَّ عِنْدَ (عبد القاهر الجرجاني) عَلَى الْعِلَاقَاتِ النَّحْوِيَّةِ بَيْنَ الْأَبْوَابِ مِثْلَ عِلَاقَةِ الْإِسْنَادِ بَيْنَ كُلِّ مِنَ الْمُسْنَدِ وَالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، أَوْ عِلَاقَةِ التَّعْدِيَةِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ أَوْ عِلَاقَةِ السَّبَبِيَّةِ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْمَفْعُولِ لِأَجْلِهِ ... إلخ، كَمَا يَبْضَحُ (الجرجاني) فَكْرَةَ النَّظْمِ بِقَوْلِهِ: "وَإِذْ قَدْ عَرَفْتَ أَنَّ مَدَارَ أَمْرِ النَّظْمِ عَلَى مَعَانِي النَّحْوِ وَعَلَى الْوُجُودِ وَالْفُرُوقِ الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تَكُونَ فِيهِ"³¹ وَيُضِيفُ فِي مَوْجِعٍ آخَرَ مِنْ كِتَابِهِ: "لَا مَعْنَى لِلنَّظْمِ غَيْرَ أَنْ تُؤْتَى مَعَانِي النَّحْوِ فِيمَا بَيْنَ الْكَلِمِ قَدْ بَلَغَتْ فِي الْوُضُوحِ وَالظُّهُورِ وَالْإِنْكَشَافِ أَقْصَى غَايَةٍ"³² وَبِهَذَا يَتَجَلَّى التَّسْقِ التَّرْكِيبِيَّ فِي نَظْمِ الْمَعَانِي النَّحْوِيَّةِ فِي نَفْسِ الْمُتَكَلِّمِ؛ لِبِنَاءِ الْكَلِمَاتِ فِي صُورَةٍ جَمَلَةٍ، حَيْثُ إِنَّ الْمَعَانِي لَيْسَتْ لَهَا مَرْتَبَةٌ فِي ذَاتِهَا مِنْ حَيْثُ هِيَ أَلْفَاظٌ مُفْرَدَةٌ؛ وَإِنَّمَا تَحْصُلُ لَهَا الْمَرْتَبَةُ عِنْدَمَا تَنْتَظِمُ إِلَى بَعْضِهَا بَعْضٍ فِي الْكَلَامِ.

لَقَدْ تَكَوَّنَتْ عَلَى مَدَى قُرُونٍ مِنَ الْبَحْثِ جَمَلَةٌ مِنَ الْمَفَاهِيمِ الَّتِي تَعَكِّسُ تَجَلِّيَ التَّسْقِ التَّرْكِيبِيِّ وَبِمَكْنٍ تَلْخِصُهَا فِيمَا يَلِي:

- لِكُلِّ مَوْجِعٍ نَحْوِيٍّ صِبْغَةٌ صَرْفِيَّةٌ خَاصَّةٌ بِهِ.
- بَعْضُ التَّرَاكِيِبِ النَّحْوِيَّةِ تَتَكَوَّنُ مِنْ عُنْصُرَيْنِ مَتَلَازِمَيْنِ كُلُّ مَنَّهُمَا يَسْتَدْعِي بِالضَّرُورَةِ وَجُودَ الْعُنْصُرِ الْآخَرِ.
- تَتَّخِذُ الْوِظَائِفُ النَّحْوِيَّةُ لِلْمَفْرَدَاتِ تَرْتِيبًا مَحْدَدًا؛ يَحْدُدُهُ نِظَامُ الرُّتْبَةِ أَيْ تَرْتِيبُ الْكَلِمَاتِ فِي النَّمَطِ الْأَسَاسِيِّ لِلْجُمْلَةِ.
- إِذَا أَمِنَ اللَّبْسُ أَمَكْنَ التَّحَرُّرُ مِنَ الرُّتْبَةِ فِي حَالَاتٍ مَحْدَدَةٍ.
- يَجُوزُ حَذْفُ أَحَدِ أَرْكَانِ الْجُمْلَةِ عِنْدَ إِمْكَانِ الْإِسْتِعْنَاءِ عَنْهُ.

• تكامل عناصر الجملة ضروري، وأركان الجملة إذا لم تكن كلها ظاهرة وحب تقدير غير الظاهر منها³³.

الرأسمالية: النظام الاقتصادي الذي يقوم على الملكية الخاصة لموارد الثروة³⁴. لقد اعتمد المعجميون في توليد هذا النسق الدلالي على آلية النحت؛ وذلك حينما قامت بمزج وحدتين بسيطتين هما (الرأس) و(المالية) من أجل الحصول على مصطلح (الرأسمالية) وهي نسق دلالي جديد يربط بين هذه الوحدة المعجمية الجديدة وبين الدلالة التي تتمثل في سيطرة القطاع الخاص على موارد الثروة، وبناءً عليه فهو توليد لفظي مس الجانب الصري وارتكز على آلية النحت.

القره جوز: دمي صغيرة من الورق المقوى أو الخشب الرقيق، يحركها إنسان محتفٍ وينطق بما تقول، فترى كأنها تتحرك وتتكلم³⁵. لقد عمدت لجنة المعجم الوسيط إلى نحت مصطلح (القره جوز) من خلال استعمال كلمة (القره) وهي تعني الجلد وأما كلمة (القاره) فتدل على الجلد اليابس³⁶. ويعود أصل التسمية إلى خشب الجوز الرقيق اليابس الذي تُصنع منه هذه الدمي، وعليه فإن توليد هذا المصطلح إنما هو توليد لفظي ارتكز على التوليد الصري المعتمد على آلية النحت.

النسق التركيبي تتعاضد فيه مجموعة من العوامل أهمها: المعنى العام للجملة، يُضاف له المعنى الوظيفي للكلمة؛ وما تنشأ عنه من علاقات تربط الكلمة بما يسبقها وما يلحقها من الكلمات. وليس النسق التركيبي في غنى أبداً عن النسق الصوتي أو النسق الصري طالما أنه يمثل مستوى أعلى من كليهما بالإضافة إلى موقع الكلمة والقيمة التي ستكتسبها انطلاقاً مما يقابلها أو يخالفها من الكلمات الأخرى داخل الجملة أو تلك القيمة التي تكتسبها الوحدة التركيبية ككل من خلال مقابلتها أو مخالفتها للوحدات التركيبية الأخرى.

4- النسق الدلالي.

تعدُّ الدلالة (Semantics) إحدى فروع علم اللسانيات، ومن أهم مستويات اللغة وهي قمة الدراسات اللغوية، على اعتبار أن المستوى الدلالي هو الذي يُعنى ببيان معاني المفردات والجملة بمدلولاتها المختلفة. ولما كانت غاية المتكلم أو الكاتب هي الإفصاح والإبانة عما يختلج في نفسه من أفكار؛ فإن للموقف كذلك أثر في اختياره لكيفية التعبير، وبهذا يتضح أن "موضوع الدلالة هو المعنى اللغوي، والمعنى اللغوي ينطلق من معنى المفردة من حيث حالتها المعجمية،

ومتابعة التطورات الدلالية والتغيرات التي تأخذها الكلمة في السياقات المختلفة، إذ يصعب تحديد دلالة الكلمة، لأن الكلمة لا تحمل في ذاتها دلالة مطلقاً، وإن السياق هو الذي يحدد دلالتها الحقيقية³⁷.

يُضاف إلى هذا دراسة كل من الأصوات والأبنية والعلاقات التركيبية باعتبارها مؤثراً جميعها في الدلالة - وقد سبقت الإشارة إلى ذلك - فيفضي هذا بالضرورة إلى تشكل أنواع من الدلالة حيث "تعارف الدارسون المحدثون على أنواع من الدلالات يدخل بعضها ضمن ما عبر عنه القدماء بوجه من الوجوه، ويدخل بعضها الآخر فيما سقط إليهم من الدراسات اللسانية الحديثة، فأعملوا الفكر، وتبهُوا على ذلك استنباطاً أو مُعَالَجَةً، ومما تعارفوا عليه، الدلالة الصوتية، الدلالة الصورية، والدلالة النحوية، والدلالة المعجمية ... وميزوا بين الدلالة المركزية والدلالة الهامشية"³⁸. أما المعاصرون فقد ذهبوا إلى أوسع من هذا "فكثرت عندهم أنواع الدلالة والمصطلحات بما يطول مقام بيانه مفصلاً، فصرنا نسمع بالدلالة المعجمية، والمركزية، والأساسية، والتصورية والإدراكية، والإضافية والعرضية والتضمينية، والتفسيّة والإيجائية والسياقية وغير ذلك من المصطلحات التي يمكن تضييق دوائرها وإدخال بعضها في بعض طلباً للبيان والاختصار"³⁹.

إنّ الوقوف على معنى جليّ للدلالة المركزية والدلالة الهامشية؛ يقتضي منا الإشارة إلى أهم أوجه الاختلاف بينهما، وهو ما حدده (محمد يونس علي) بـ "كون الأولى يشترك في فهمها جميع الناس المتضمنين إلى نفس البيئة اللغوية، وأما الثانية فهي التي ينفرد بها بعض أفراد تلك البيئة عن غيرهم، وأما الوجه الثاني من أوجه الفرق بين الدالتين فهو أنّ الأولى تُدرَك إدراكاً عقلياً محضاً، في حين أنّ الثانية قد تكون استجابة نفسية للكلمات، وقد تكون استلزامات منطقية أو عقلية، ويرتبط هذا الفرق بفرق آخر هو أنّ الدلالة المركزية تتصل اتصالاً وثيقاً بأهم وظائف اللغة وهي الإبلاغ في حين أنّ الثانية تتصل بوظيفة التأثير"⁴⁰.

إنّ دل هذا على شيءٍ فيما يدل على أنّ الدلالة المركزية أدق من الدلالة الهامشية، وعليه فإنّ الوصول إلى الدلالة المركزية يكون أسهل وأوضح إذا ما وُضعت في مقابل الدلالة الهامشية، كما أنّ الدلالة المركزية هي الدلالة المجدّرة في الكلمة والتي تحملها معها أينما حلت وارتحلت، في حين أنّ الدلالة الهامشية هي تلك الدلالة التي تكتسبها الكلمة من الموقع الجديد الذي يُمنح لها حالما تدخل في نظام مفاهيمي جديد.

وأما (تمام حسان) فيرى أنّ الدلالة تتكوّن من اتحاد ثلاثة أنظمة هي: المعنى الوظيفي (التحليلي) والمعنى المعجمي الخاص بالكلمات؛ وهو مساوٍ لمعنى المقال ويسميه كذلك المعنى اللفظي، بالإضافة إلى معنى المقام أي الاجتماعي الذي يضمّ القرائن الحالية، وإنّ اتحاد الأنظمة الثلاثة يُمكننا من الوصول إلى المعنى الدلالي⁴¹. وأما النسيئة والانتظام فإنّها تتحلّى عند (تمام حسان) في المعنى المعجمي طالما كان معنى متحدّراً في الكلمة ونادراً ما يطلّهُ التغيّر.

وعليه فإنّ "المعنى المعجمي ليس كلّ شيءٍ في إدراك معنى الكلام، فثمة عناصر غير لغوية ذات دخل كبير في تحديد المعنى، بل هي جزءٌ أو أجزاءٌ من معنى الكلام، وذلك كشخصية المتكلم وشخصية المخاطب، وما بينهما من علاقات، وما يُحيطُ بالكلام من ملاسبات، وظروف ذات صلة كالجوّ مثلاً أو الحالة النفسية... إلخ"⁴². وهنا يدعو (تمام حسان) إلى ضرورة تشقيق المعنى والعمل على دراسة كلّ شقٍّ على جدى بَعْدَهُ فرعاً من فروع المعنى، وكذا العمل على تحليل مستويات المعنى من خلال الدراسة الصوتية والصرفية والنحوية، وهي فروعٌ تدرّس المعنى الوظيفي، ثمّ العمل على توضيح المعنى المعجمي ثمّ معنى المقام ليتوصّل الدّراس في نهاية المطاف إلى المعنى الدلالي⁴³.

ويُعدّ (إبراهيم أنيس) كذلك من اللغويين الذين تناولوا الدلالة بالبحث والتّمحيص فهو يرى أنّ "أداة الدلالة هي اللفظ أو الكلمة" وهذا ما أدّى إلى تصنيفه أربعة أنواعٍ من الدلالة:

- الدلالة الصوتية: وهي دلالة تُستمدّ من طبيعة بعض الأصوات كالجهر والشدة واللين...
- بالإضافة إلى النبر والتنغيم، فالدلالة الصوتية مرتبطة مباشرةً بالنظام الصوتي.
- الدلالة الصرفية: وهي دلالة تُستمدّ عن طريق الصيغ الصرفية وبنيتها، فهي مقرونة بالمستوى الصرفي.

- الدلالة النحوية: إنّ الترتيب الخاصّ بالجملة يجعلها ضمن نظامٍ عامٍ. فهي مرتبطة جداً بالنظام النحوي للجملة.

- الدلالة المعجمية (الاجتماعية): حيث إنّ لكلّ كلمةٍ من كلمات اللغة دلالةً معجميةً أو اجتماعيةً، تستقلّ تماماً عمّا يُمكن أن تُوحيه أصوات الكلمة، وصيغتها من دلالاتٍ زائدةٍ على تلك الدلالة الأساسية التي يُطلق عليها اسم الدلالة الاجتماعية. ورغم أنّ لكلّ كلمةٍ دلالتها الاجتماعية المستقلة؛ نلاحظ أنّ حين تتركّب الجملة من عدة كلمات تتحدّ كل كلمةٍ موقفاً معيّناً

في هذه الجملة، حيث تتوشح علاقات الكلمات مع بعضها بحسب قوانين لغوية خاصة بالنظام النحوي وضمنه تُؤدّي كل كلمة وظيفة معينة⁴⁴.

تُكتسب كل من الدلالة الصوتية والصرفية والتحويلية بالمزاج والدزنية فتحتل الجانب اللاشعوري من الإنسان ويستخدمها بطريقة شبه آلية وهي ما يُطلق عليه اللغويون مصطلح السليقة اللغوية. وأما الدلالة المعجمية فإنها تظل في منطقة الشعور، وذلك باعتبار أنّها الهدف الأساسي في كل كلام، وبما أنّ الغاية الأساسية للمعجم هي توضيح الدلالة الاجتماعية فإننا نجد أنّ (إبراهيم أنيس) لا يفرق بين الدلالة الاجتماعية والدلالة المعجمية بل يعدها هي ذاتها.⁴⁵

ولأن الدلالة الاجتماعية هي ما تعارف عليه أهل المجتمع ووضعه أهل اللغة في المعجم، فإنه يرى أنّ أفراد البيئة اللغوية الواحدة يفتنون في حياتهم "بقدر مشترك من الدلالة يصل بهم إلى نوع من الفهم التقريبي الذي يكتفي به الناس في حياتهم العامة، وهذا القدر المشترك من الدلالة هو الذي يسجله اللغوي في معجمه ويسميه بالدلالة المركزية"⁴⁶. أما الدلالة الهامشية فقد رأى أنّها "تلك الظلال التي تختلف باختلاف الأفراد وتجاربهم وأمزجتهم وتركيب أجسامهم وما ورثوه عن آباؤهم وأجدادهم"⁴⁷، وقد قدّم مثالا عن الدلالة فشبهها بـ "تلك الدوائر التي تحدث عقب إلقاء حجر في الماء، فما يتكوّن منها أولاً (...) يُعدّ بمثابة الدلالة المركزية للألفاظ، ويقع فهم الناس منها في نقطة المركز، وبعضهم في جوانب الدائرة، أو على حدود محيطها، ثمّ تتسع تلك الدوائر، وتصبح في أذهان القلة من الناس، وقد تضمّت ظللاً من المعاني لا يُشركهم فيها غيرهم"⁴⁸.

حركة الأموال تُعدّ من أهم مظاهر التطور الاقتصادي، وعليه فإن ذلك قد أنتج مجموعة من الأنساق الدلالية التي تعكس تزايد حركة الأموال تزامناً مع التطور الاقتصادي ومثال ذلك "العلاوة: من كل شيء ما زاد عليه، وما يوضع على ظهر البعير بعد تمام حمله من سقاء وغيره (ج) علاوة، وعلاوة الذهب، وفي الاقتصاد زيادة سعره على قيمته القانونية (مع)⁴⁹ انطلاقاً من المفهوم الذي أورده المعجم الوسيط نلاحظ تحلي تخصيص الدلالة، وذلك عند انطلاقه من الدلالة العامة للعلاوة، والمتمثلة في الزيادة المطلقة على أي شيء كان، ليتمّ تضييق هذه الدلالة عند دخولها مجال الاقتصاد، وبالضبط في التعاملات المالية، فأضحت الزيادة في السعر القانوني للذهب تُسمى علاوة بعدما كانت أي زيادة في الذهب تُسمى علاوة أيضاً.

لم يُخفِ المعجم الوسيط اهتمامه بالمجال التجاري على اعتبار أن هذا الأخير لم يسلم من حركة التطور التي مسّت مختلف جوانب الحياة، فتأثرت بعضها ببعض وتفاعلت فيما بينها، ومن الأمثلة المنتقاة من هذا الحقل "المضاربة: في الشرع عقد شركة في الرّيح بمالٍ من رجلٍ، وعملٍ من آخر، وفي الاقتصاد عملية من بيع أو شراء يقوم بها أشخاصٌ خبيرون بالسوق للائتنفاع من فروق الأسعار (مج)⁵⁰. ومن خلال المقارنة بين التعريفين اللذين أوردتهما المعجم الوسيط؛ وهما مستخدمين في مجالين مختلفين لفظاً (المضاربة) يتبيّن لنا أنّ (المضاربة) قد تمّ نقلها من المجال الديني إلى المجال التجاري، إذ أنّها كانت تدلّ قبلاً على الفائدة المرجوة من الشراكة القائمة بين شخصين يساهم الأول منهما بالمال، في حين يساهم الآخر منهما بالجهد أو العمل، وأمّا في المجال الاقتصادي فقد باتت تدلّ كذلك على الفائدة المرجوة من عمليات البيع أو الشراء عن طريق الاستفادة من الفارق في السعر واختلافه من سوقٍ إلى سوقٍ آخر، وعليه فقد ارتكز توليد هذا النسق الدلالي على توليد الجانب المعنوي فقط، وتمّ هذا من خلال النقل المجازي القائم على علاقة المشابهة.

خاتمة:

إنّ الدلالة بشكلٍ عامٍ تنقسم إلى قسمين اثنين أولهما الدلالة المركزية وثانيهما الدلالة الهامشية، فإذا كانت الدلالة الهامشية هي معنى علاقي إضافي يعلّق بالكلمة جزاءً دخولها في أنظمة مختلفة فيضاف إلى دلالتها المركزية ويضفي عليها معاني مختلفة باختلاف الأحوال أو السياقات وهو ما يعدم تشكّل وقيام نظام دلالي على مستوى هذا الشق من الدلالة وبالتالي انعدام النسق الدلالي في هذا النوع؛ فإنّ الدلالة المركزية هي معنى أساسي وأصلي في الكلمة لا يمكنها الاستغناء عنه، وهي تحملها معها أينما حلّت وارتحلت، بغض النظر عن الأنظمة والسيئات أو الأحوال التي تدخلها الكلمة في كل استعمال، وتنقسم الدلالة المركزية إلى قسمين متباينين هما الدلالة القواعديّة وتسمى أيضا الوظيفيّة والدلالة المعجميّة، أمّا الدلالة القواعديّة فهي تتعلق بأنظمة اللغة وهي الدلالة الصوتيّة، والدلالة الصرّيّة، والدلالة التركيبيّة، وأمّا الدلالة المعجميّة فهي دلالة اجتماعيّة ذلك أنّ كلّ كلمة يضمها المعجم اكتسبت دلالتها انطلاقاً من المجتمع الذي تولدت فيه، إذ يُقرها الاستعمال المجتمعي ويتواضع عليها أهل اللغة فتدخل ضمن

قائمة الكلمات والتعريف للغة، وهي دلالة ثابتة في الكلمة ومُتداولة بين أفراد المجتمع وأهل اللغة بالنظر إلى معناها الأساسي وهو ما يُضفي طابع التسقيّة على هذا النوع من الدلالة.

هوامش:

- ¹ ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري (ت 711هـ): لسان العرب، تحقيق عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2005، ج5، ص177 و178.
- ² إبراهيم مصطفى وآخرون: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004، ص918 و919.
- ³ عامر السعد: دلالة الأنساق البنائية في التركيب القرآني، شركة الغدير للطباعة والنشر، العراق، ط1، 2015، ص10.
- ⁴ سماح عبد الله أحمد الفران: ثقافة النص - قراءة في السرد اليميني المعاصر، الأكاديميون للنشر والتوزيع، دط، ص12.
- ⁵ منذر عياشي: اللسانيات والدلالة - الكلمة: مركز الإنماء الحضاري: حلب، ط2، 2007، ص159 و160.
- ⁶ عبد الحفيظ زباني: المعرفة من النسق اللغوي إلى النسق الاجتماعي، نشر في الاتحاد الاشتراكي: 2016/8/6، تمت زيارته يوم 2019/11/15، www.magress.com/alitihad/1240250
- ⁷ تمام حستان: العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، دط، 1994، ص33.
- ⁸ انظر محمد عبد العزيز عبد الدائم: نماذج النظرية العربية للتركيب المعجمي، مجلة المعجمية، تونس، العدد 18، 2003، ص106.
- ⁹ انظر جميل حمداوي: نظرية الأنساق المتعددة - نحو نظرية أدبية ونقدية جديدة، الشاملة الذهبية - كتاب إلكتروني، ط1، 2006، ص62.
- ¹⁰ أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، مكتبة الأسد، دمشق، ط2، 1999، ص123.
- ¹¹ فدوى محمد الطوقان: أثر الانسجام الصوتي في البنية اللغوية للقرآن الكريم، عالم الكتب، إربد، ط1، 2011، ص25.
- ¹² ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ): الخصائص، تحقيق محمد علي التّجار، دار الهدى للطباعة والنشر بيروت، ط2، دت، ج2، ص152.
- ¹³ المرجع نفسه، ج2، ص135-136.
- ¹⁴ المجمعون، المعجم الوسيط، ص140.
- ¹⁵ المرجع نفسه، ج2، ص487.

- ¹⁶ الرازي: التفسير الكبير، دار الفكر، بيروت، دط، 1978، ج1، ص12.
- ¹⁷ ابن قيم الجوزية: بدائع الفوائد، تحقيق أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1994، ج1، ص89.
- ¹⁸ انظر جواد محمد سعيد الطريحي: النسق الصرفي للصور المكية القصار المتماثلة الفواصل - سورة الأعلى مثالا، مجلة الآداب، 2016، العدد 116، ص 17-18.
- ¹⁹1919 المجمعون: المعجم الوسيط، ص 361
- ²⁰ ابن منظور: لسان العرب/ المجلد 8، ص361
- ²¹ المجمعون: المعجم الوسيط، ص 146.
- ²² انظر: محمد عبد اللطيف حماسة: النحو والدلالة - مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، دار الشروق، القاهرة، ط2000، ص19.
- ²³ فايز الداية: علم الدلالة العربي - النظرية والتطبيق، دراسة تاريخية تأصيلية نقدية، دار الفكر، دمشق، ط1996، ص21.
- ²⁴ أحمد مختار عمر: علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط5، 1998، ص13.
- ²⁵ تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص178.
- ²⁶ انظر: محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص107-108، ومحمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، ص304.
- ²⁷ المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، دط، 1994، ج1، ص8. وانظر محمد يونس علي، المعنى وظلال المعنى، ص304.
- ²⁸ انظر: محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص108.
- ²⁹ انظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص186.
- ³⁰ الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن محمد الجرجاني (ت 481هـ): دلائل الإعجاز، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، دط، 1981، ص44.
- ³¹ المرجع نفسه، ص69.
- ³² المرجع نفسه، ص282.
- ³³ انظر محمود فهمي حجازي: مدخل إلى علم اللغة: ص109-110.
- ³⁴ المجمعون: المعجم الوسيط، ص319.
- ³⁵ المرجع نفسه، ص371.
- ³⁶ المرجع نفسه، ص نفسها.

- ³⁷ كلود جرمان، رمون لوبلون، علم الدلالة، ترجمة نور الهدى لوشن، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط1، 1997 ص8.
- ³⁸ عبد القادر سلامي: علم الدلالة في المعجم العربي، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2007، ص5.
- ³⁹ عبد القادر سلامي: علم الدلالة في المعجم العربي، ص6.
- ⁴⁰ محمد يونس علي: المعنى وظلال المعنى، ص178.
- ⁴¹ انظر تمام حسّان: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص40 و41.
- ⁴² محمود السّعران: علم الدّلالة مقدّمة للقارئ العربيّ، دار التّهضة العربيّة، بيروت، دط، دت، ص263.
- ⁴³ انظر تمام حسّان: اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص42 و43.
- ⁴⁴ انظر إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص ص46-48.
- ⁴⁵ انظر المرجع نفسه، ص50 و51.
- ⁴⁶ المرجع نفسه، ص106.
- ⁴⁷ المرجع نفسه، ص107.
- ⁴⁸ المرجع نفسه، ص106.
- ⁴⁹ المجمعون: المعجم الوسيط، ص625.
- ⁵⁰ المرجع نفسه، ص432.